التنمية المستدامة وعلاقتها بالناتج المحلي بالعراق خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٨

محمود صالح محمود الدورى*

* **محمود صالح محمود الدورى** طالب دكتوراه كلية التجارة جامعة المنوفية وله اهتمامات بالابحاث الاقتصادية (التنمية المستدامة) ٠
Email : mahmoud.80.5.28@gmail.com

الملخص

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة .

و تتصف العراق كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

هذا وقد عرف مؤشر التنمية البشرية (HDI) تحسنا كبيرا في العراق خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التي باشرتها السلطات الحكومية.

Abstract:

The gross domestic product (GDP) is one of the most important economic indicators for sustainable development. It is used to determine the economic strength of the country.

Iraq, like other Arab countries and developing countries, is characterized by its association with the markets of the developed industrial countries and the markets of European countries in particular, whether it comes to imports or exports.

The Human Development Index (HDI) has witnessed a significant improvement in Iraq in recent years as a result of economic and social reforms and an increase in government spending initiated by government authorities.

مقدمة:

تعرف التنمية الاقتصادية بانها اجراء التغيرات هيكلية في البنيان الاقتصادي للمجتمع من خلال السياسات الاقتصادية التي تبتغي تحسين مستوي المعيشة للسكان وزيادة معدلات التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق زيادة معدلات التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق عدالة توزيع عوائد التنمية الاشباع حاجات المجتمع عبر الزمن لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضا بأنها: " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن[١].

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ويمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة، يعني اشباع حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر، وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف بمؤتمر(ريو) بأن جودة البيئة وسلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم، أي أن التنمية المستدامة تنصب على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بالكفاءة وحتى بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها بما يحفظ هذه الموارد للأجيال القادمة[٢].

لذلك تبدي أغلب دول العالم اهتماما واسعة بالتنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة أكثر كفاءة اقتصادية، بما يحقق هذه الأهداف التي تسعى نحوها الدول والامم المختلفة، ومن خلال دراسة واقع الاقتصاد العراقي نجده أنه يعتمد كليا في العملية التنموية على عوائد النفط وما يوفره من موارد مالية ضخمة تشكل مصدرا لتمويل الاستثمارات لتحقيق اهداف التنمية و إنجاز

---

[١] محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد المعرفي واثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨، ص٢٥.

[٢] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة، ريو دي جانيرو، ٣- ١٤، يونيو/١٩٩٢، المجلد الثاني، أعمال المؤتمر، نيورك، ١٩٩٣، رقم التقرير الوثائق الأمم المتحدة: a / conf . 151 / 26 / rev1

وللمزيد: إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وهو سلسلة من المبادئ التي تعرف حقوق ومسؤوليات الدول عقد في ريو دي جانيرو في الفترة ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، غرف وقتها باسم قمة الأرض، أطلق عليه بعد ذلك اسم مؤتمر ريو، أدى إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة.

تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بصورة تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة لتضمن المحافظة على الموارد الطبيعية في البلد وتنميتها مع تحسين لائقا لمستويات المعيشة الشعب العراقي سواء للأجيال الحالية أم الأجيال المستقبلية[١].

وانطلاقاً من تركيز البحث على موضوع التنمية المستدامة فمن الواجب التعرف على أهم الأهداف التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والتي يمكن تلخيصها بما يلي[٢]:

- المساهمة في الحفاظ على المياه، وضمان إمدادها بشكل كاف، واستخدامها بالشكل الأمثل في المجالات التي من أهم أهدافها الصناعية والزراعية والريفية واستخدام الناس، وهذا هو الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية، أما التنمية الاجتماعية فتهدف إلى تأمين المياه للاستخدامات المنزلية، أما التنمية البيئية تهدف إلى توفير حماية كافية للماء ومصادره.
- المساهمة أيضا في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمجالات الصناعية والزراعية على مستويين الريفي والمدينة باعتبارهما من العوامل التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستمرار الى جانب الحفاظ على البيئة وتنميتها من أجل توفير الحماية والمحافظة على المياه ومصادرها.
- زيادة إنتاج الغذاء والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاج الزراعي، ولزيادة منتجات للمساهمة أيضا في التصدير، وزيادة عوائد المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة، وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأفراد في منازلهم.

  والمحافظة على موارد المياه الجارية وزيادة المياه الجوفية وتنميتها والحفاظ على الأراضي الزراعية، وكذلك المحافظة على الثروة السمكية والأراضي الزراعية.
- بالإضافة إلى رفع الإنتاجية لتحقيق الرعاية الصحية بكل جوانبها بشكلها الأمثل، وتحقيق الصحة الوقائية، وتوفير الأمان الصحي في مواقع العمل المختلفة، ووضع معايير الحماية البيئية، اضافة الى معايير معينة للماء والهواء والضوضاء لضمان الحماية البيئية وحماية الصحة العامة للبشر، وتقديم الرعاية الصحية، وحماية الأنظمة البيئية المختلفة.

---

[١] اسعد جواد كاظم و عقيل عبد الحسين عودة، التحول الاقتصادي وتأثيره في الصناعات الصغيرة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: ٢٨، ٢٠١١، ص ٦٤.

[٢] وفاء جعفر المهداوي، من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الى اهداف التنمية المستدامة ما بعد عام ٢٠١٠: اطار برنامج تنموي من منظور أممي، عربي، عراقي، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد: ٤٤، ٢٠١٥ ، ص ٢٣.

- وأخيرا ضمان الاستخدام الأمثل لمواد البناء للمدخلات الإنتاجية، والبنية الأساسية لشبكة المواصلات، وذلك لتوفير الخدمات اللازمة لإشباع الحاجات للأفراد، والفقراء، بالإضافة إلى ضمان وصول جميع السلع والخدمات للأفراد بالسعر المناسب، وتوفير خدمة الصرف الصحي والمواصلات، وخصوصا الفقراء، وضمان حصولهم على المأوى والمسكن بأسعار تناسب دخلهم، وإيجاد وظائف مناسبة للأغلبية الفقيرة، وضمان استمرار المحافظة على الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادي سواء في القطاعين العام والخاص، وذلك لتحسين الدخل وهذا ما تضمنه اعلان الالفية منذ عام (٢٠٠٠)، الجمعية العامة للأمم المتحدة[١].

هذا ويضاف لما سبق أن أهم الاهداف التي تسعى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول لتحقيقها، ركز البحث على الاستدلال على اهمية التنمية المستدامة من خلال التعرف مؤشراتها التي تعطيها أهمية كبرى لدى دول العالم في تحقيق التنمية المرجوة فيها، وبناء عليه سيقوم البحث بتصنيف مؤشرات التنمية المستدامة الى ثلاثة مجاميع رئيسية، وفقا لما يلي[٢]:

(أ) المؤشرات الاقتصادية:

يشتمل المؤشر الاقتصادي للتنمية المستدامة على الهيكل الاقتصادي الذي يتضمن مؤشرات فرعية تتمثل في الأداء الاقتصادي، الميزان التجاري، الحالة المالية، اضافة الى أنماط الاستهلاك والإنتاج والتي تتضمن ايضا على مؤشرات فرعية تشمل (مؤشرات استهلاك الموارد الطاقة، انتاج النفايات، النقل والمواصلات).

(ب) المؤشرات الاجتماعية:

ويتضمن المؤشر الاجتماعي على عدة فقرات تتمثل في، العدالة الاجتماعية والتي بدورها تضم عدة مؤشرات فرعية تتمثل في (الفقر، العدالة في النوع الاجتماعي، معدل البطالة والصحة العامة والتي تضم كذلك (حالة التغذية، معدل وفيات الأطفال، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية الرعاية الصحية اضافة الى فقرات اخرى هي التعليم والسكن والأمن والسكان.

---

[١] وفاء جعفر المهداوي، من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة الى اهداف التنمية المستدامة ما بعد عام ٢٠١٠: اطار برنامج تنموي من منظور أممي، عربي، عراقي، مصدر سابق الذكر، ص٢٥.

[٢] عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٩٧.

(جـ) الجوانب البيئية:

وتشتمل على الغلاف الجوي الذي يشمل (التغير المناخي، استهلاك طبقة الأوزون، نوعية الهواء والجانب الأراضي الذي يشمل (الزراعة، الغابات، التصحر، الحضرية) كما يشمل البحار والمحيطات والمناطق الساحلية التي تتضمن المناطق الساحلية، مصائد الأسماك اضافة الى الجوانب البيئية مثل المياه العذبة والتنوع الحيوي[٣].

أن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. كما أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات، علما أن هذه المجالات أو حتى الأهداف غير ملزمة قانونية، إلا أنها صنفت كمجالات ضرورية ومهمة المصلحة الدول والأفراد، كي يصبح العالم مكانة أفضل للعيش، فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البني الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية[١].

كما تتميز هذه المجالات جميعها بأنها تهدف إلى الاستمرارية، اضافة الى أن تحقيقها لا يمثل أي اعتداء على البيئة، وتعتمد بالشكل الأكبر على الموارد الطبيعية، كما أنها تستند إلى الدراسات العلمية والتحليل العميق.

[٢] الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة منها العربية والأجنبية ركزت على الجوانب الموضوعية التالية: ١ . التنمية المستدامة.

٢. التنمية الاقتصادية. ومنها:

---

[٣] امنة حسين صبري، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المخطط والتنمية، العدد: ٣٢، ٢٠١٥، ص١٢٤.

[١] عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٧، ص ٩.

الدراسة الأولى	٢٠١٣
Jerome Poulenc, etc.– Sustainable Human Development and Capability Approach: Integrating Environment, Responsibility Collective Agency. –Journal of Human Development and Capabilities. – Vol. 1;28 fib 2013	
عنوان الدراسة	Sustainable Human Development and Capability Approach: Integrating Environment
حدود الدراسة	٢٠١٣ دراسة صادرة عن الجمعية حقوق الإنسان.
المنهجية	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي.
الفروض	معالجة أوجه القصور الثلاث الرئيسية فيما يتعلق بالقدرة على الاستدامة وهم: البعد البيني/ المسؤولية العلاقة بين الفرد و المستويات الاجتماعية.
النتائج والتوصيات	أولا: البعد البيني: يمكن التغلب علية من خلال مكان يمكن الربط فيه بين القيم الذاتية والفعالة للبيئة. ثانيا: المسؤولية: أن المسؤولية تجاه الطبيعة تستند على الفرد باعتباره (القيمة الذاتية). ويتطلب ذلك تطوير القدرات، وبالتالي سيقابل ذلك مزيد من فرص التنمية المستدامة. ثالثا: العلاقة بين الفرد والمستويات الجماعية: يمكن التغلب على هذا التقصير من خلال فكرة الوكالة الجماعية من خلال دمج البعد البيني بالكامل برؤية موسعة قادرة على الاستدامة بشكل قوي. مما يؤدى إلى تعريف جديد للعامل كشخص مسؤول يتصرف كما يحلو له في سبيل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. كما خلصت الدراسة إلى أن كل ما سبق يتطلب ممارسة مبدأ الحيطة من أجل تجنب الآثار والعواقب الضارة.
الدراسة الثانية	٢٠١٤
Norma Maccari. – Environmental Sustainability and Human Development: A Greening of Human Development Index (March 15, 2014). Available at SSRN :https://papers.ssrn.com	
عنوان الدراسة	Environmental Sustainability and Human Development: A Greening of Human Development Index
حدود الدراسة	(٢٠١٢ : ٢٠١٤)
المنهجية	الأسلوب الوصفي التحليلي
الفروض	تقديم صورة شاملة للعلاقة بين التنمية البشرية والبيئة من خلال العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية الاكثر استخداما (HDI)[١] وبين (EPI)[٢]. كما تقدم الدراسة مقياس كمي جديد: وهو مؤشر التنمية البشرية في إطار الاستدامة لينشئ سيناريو جديد بين التنمية البشرية والاستدامة بالإضافة أنها تناقش مؤشر التنمية البشرية (HDI) في ضوء بروتوكول كيوتو[٣].
النتائج والتوصيات	وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: – وجود علاقة إيجابية بين مؤشر التنمية البشرية (HDI) و بين (EPI). – السبب الأساسي لانخفاض الاستثمار في تنمية الموارد البشرية المستدامة كان الانخفاض في الأداء والجودة البيئية. – نقص القوانين الداعمة والمشجعة على الاستثمار في هذا المجال
الدراسة الثالثة	٢٠١٨
Adepoju, et al .– The Effects of External Debt Management on Sustainable Economic Growth and Development: Lessons from Nigeria.– University of Ibadan and Ladoke Akintola University of Technology.– 2018	

[١] Human Development Index (HDI) هو عبارة عن مقياس أممي، يسعى للكشف عن مستوى الرفاهية التي تعيشها شعوب العالم، ويهتم البرنامج التابع لهيئة الأمم المتحدة (برنامج التطوير للأمم المتحدة ((UNDP) بهذا المؤشر وكل ما يتعلق به من تقارير سنوية وتحقيق أهدافه، فمنذ حلول عام ١٩٩٠ والبرنامج يحافظ على إصدار تقارير سنوية لهذا المؤشر للإفادة بالأوضاع المعيشية وكل ما يتعلق بها الشعوب في مختلف دول العالم.

[٢] مبادرة من اجل الفقراء التي اعلن عنها في المؤتمر الثالث لمنظمة الأوبك.

[٣] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والتقليل من انبعاثات الغازات الحرارية، وتعزز التنمية المستدامة لدى الدول النامية، التي عقدت عام ١٩٩٢.

عنوان الدراسة	Effects The Development of External Debt Management on Sustainable Economic Growth and Lessons from Nigeria
حدود الدراسة	نيجيريا ٢٠١٨
المنهجية	الأسلوب الوصفي التحليلي
الفروض	أدوار ممارسات إدارة الديون على النمو الاقتصادي المستدام والتنمية وتوفير إمكانية الوصول إلى التمويل الخارجي الذي يؤثر تأثيرا قويا على عملية التنمية الاقتصادية لأي دولة وذلك بالتركيز على نيجريا.
النتائج والتوصيات	وقد تبين أن الديون من الموارد الهامة والضرورية لدعم النمو التوصيات الاقتصادي المستدام.
الدراسة الرابعة	٢٠٠٩
نواز عبد الرحمن الهيتي. – التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. – ط – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. – ٢٠٠٩. – ص ٢٠٣.	
عنوان الدراسة	التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً.
حدود الدراسة	الإمارات خلال الفترة من (٢٠٠٢ : ٢٠٠٨).
المنهجية	استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي والوصفي لمعالجة الظاهرة.
الفروض	عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات، استنادا إلى دليل الأمم المتحدة حول أبعاد التنمية المستدامة مع بيان تحديات التنمية المستدامة، وجهود الدولة للتغلب عليها.
النتائج و التوصيات	على الرغم من التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات العربية المتحدة في كثير من جوانب التنمية المستدامة، فإن مستقبل التنمية المستدامة يواجه جملة من التحديات؛ ففي المجال الاقتصادي هناك التضخم الذي تخطى حاجز ال ١٠ % خلال عام ٢٠٠٧؛ وكذلك البطالة التي سجلت حوالي ٣ % أما في الجانب الاجتماعي نجد اختلال التركيبة السكانية لصالح غير المواطنين. كما يشكل ضعف المشاركة التنموية للمرأة تحديا آخر. أهم تحد بيئي يواجه التنمية المستدامة في دولة الإمارات ندرة موارد المياه، وانجراف التربة، ومعدلات الانبعاث الغازي المرتفعة. بينما يقتصر التحدي المؤسسي في ضعف منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
الدراسة الخامسة	٢٠١٢
وفاء جعفر المهداوي، حافظ عبد الأمير. – التحديات البيئية في العراق: سبل معالجة مستقاة من التجربة الألمانية. – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية – العراق. – مج ١٠، ع ٣٢؛ ٢٠١٢. – ص ص ١٣٧ – ١٦٦.	
عنوان الدراسة	التحديات البيئية في العراق: سبل معالجة مستقاة من التجربة الألمانية. – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.
حدود الدراسة	العراق خلال الفترة من (٢٠٠٣ : ٢٠١٠).
المنهجية	المنهجية استخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي والوصفي لمعالجة الظاهرة، فضلا عن استنباط الدروس من التجارب الدولية لاسيما التجربة الألمانية الناجحة في هذا المجال، كما تناولت التحديات البيئية على المستويين الوطني والدولي.
الفروض	– الفروض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تحقق من دون الاهتمام بالبيئة التي تمثل جزءا من عملية احداث التوازن والتواصل بين الاقتصاد والمجتمع من خلال تلبية حاجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. – كان للحروب التي شهدها العراق دور سلبي واضح على البيئة وعلى التنمية المستدامة وذلك لتراكم أعداد كبيرة من الأسلحة المشعة والمتفجرات والألغام سواء المستعملة منها أم المخزونة داخل العراق، مما ترك أثرا سلبيا في حياة الأفراد منذ قرابة ثلاثة عقود مضت ويتوقع أن يمتد هذا الأثر إلى عشرات السنين.
النتائج و التوصيات	– تفعيل العمل بقوانين حماية وتحسين البيئة العراقية، خاصة القوانين والتشريعات التي تضع أحكاما عقابية على الأشخاص الذين يسببون التلوث البيئي. – تبنى السياسات الدولية التي تعد ضرورية في مجال تخفيض التلوث البيئي ومكافحة التصحر والمقترحات المهمة في هذا المجال لاسيما التجربة الألمانية الخضراء، للعمل على تكييفها بما يلازم واقعنا المعاصر.

[٣] مشكلة البحث:

في أعقاب التقدم الذي تم إحرازه في إطار الاهداف الإنمائية للألفية، والتي وجهت جهود التنمية العالمية في السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، كانت الأهداف الإنمائية للألفية تركز على

إنهاء الفقر المدقع، والجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وكانت أكثر أهداف التنمية العالمية أهمية وحضورا في العالم. اذ تواصل أهداف التنمية المستدامة الكفاح ضد الفقر المدقع، ولكنها اضافة التحديات والتطورات المتمثلة في ضمان تنمية أكثر عدالة والاستدامة البيئية، وخاصة الهدف الرئيسي المتمثل في الحد من مخاطر تغير المناخ الناتج عن أنشطة بشرية.

كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية للعراق خلال الفترات السابقة والممتدة من ١٩٨٠ ولغاية الآن قادت نحو ضعف هيكلية الاقتصاد، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة بإيقاف تصدير النفط لاسيما للفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢ والعقوبات الاقتصادية التي تلتها، يضاف لها الفساد الإداري والمالي والوضع الأمني المتردي بعد عام ٢٠٠٣، بالتزامن مع الاستخدام غير الأمثل للموارد الطبيعية وتلوث البيئة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى، فضلا عن مجموعة أخرى من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي كمحدودية الطاقة الاستيعابية للأسواق وعدم قدرة القطاعين الصناعي والزراعي على تلبية احتياجات السوق ، وغيرها من العوامل، التي انعكست بشكل متباين على مؤشرات التنمية المستدامة ومعدلاتها في العراق، وعليه سنتعرف على أهم التغيرات التي طرأت على المؤشرات التالية:

١- للدخل القومي بالأسعار الجاري (مليار دينار) للأعوام بين (٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩) بلغ (-١٨ . ٤) في حين كان في عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١١) (٣١٠٣) وفي عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٢) كان (١٣.١) وفي عام (٢٠١٢ إلى ٢٠١٣) كان (٧٠٢) وفي عام (٢٠١٣ الى ٢٠١٤) كان (-٢.٤) وفي عام (٢٠١٤ إلى ٢٠١٥) فقد كان (-٢٧.٧) وفي عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٦) كان (٢.٦٣).

٢- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الف دينار) للأعوام بين (٢٠٠٨ إلى٢٠٠٩) بلغ (-٢١.٢) في حين كان في عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١١) (٢٧.٩) وفي عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٢) كان (١٠.٢) وفي عام (٢٠١٢ إلى ٢٠١٣) كان (٤.٥) وفي عام (٢٠١٣ إلى ٢٠١٤) كان (-٤.٩) وفي عام (٢٠١٤ إلى ٢٠١٥) فقد كان (-٢٣.٠٠) وفي عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٦) كان (٠.٠٩).

٣- النتاج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)، للأعوام بين (٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩) بلغ (-١٦.٨) في حين كان في عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١١) (٣٤.١) وفي عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٢) كان (١٢.٥) وفي عام (٢٠١٢ إلى ٢٠١٣) كان (٧.٦) وفي عام

(٢٠١٣ الى ٢٠١٤) كان (-٢.٦) وفي عام (٢٠١٤ إلى ٢٠١٥) فقد كان (-٢٥.٠) وفي عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١٦) كان (٢٠٠٨).

٤- ناتج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية (الف دينار)، للأعوام بين (٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩) بلغ (-١٩.٧) في حين كان في عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١١) (٣٠.٧) وفي عام (٢٠١١ إلى ٢٠١٢) كان (٩.٧) وفي عام (٢٠١٢ إلى ٢٠١٣) كان (٤.٩) وفي عام (٢٠١٣ إلى ٢٠١٤) كان (-٥.١) وفي عام (٢٠١٠ إلى ٢٠١٠) فقد كان (-٢٣.٤) وفي عام (٢٠١٥ إلى ٢٠١٦) كان (٠.٦٢).

ويظهر جلياً من قراءة النسب الموضحة من المؤشرات أعلاه أن نسبها الموزعة على السنوات الممتدة من (٢٠٠٨) ولغاية (٢٠١٦) آخذة بالتذبذب الأمر الذي يلقي بضلاله على الناتج الاجمالي لمختلف القطاعات الزراعية منها والصناعية كذلك التعدين وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، مما يؤكد على أن صانعوا القرار من مجلس النواب العراقي بحاجة إلى إيجاد تشريعات تتوجه إلى ضرورة تحقق التنمية المستدامة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق. وهذا بدوره يتطلب تحليل ودراسة مؤشرات التنمية المستدامة، وقياس مقدار واتجاه التغيرات التي طرأت عليها من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٨.

ومن الضرورة بمكان التأكيد على أن نتائج الأداء الاقتصادي التي أسفرت عنها مسيرة التنمية الأحادية بالاعتماد على القطاع النفطي في العراق كمصدر أساس بل والوحيد التمويل عملية التنمية قد ادى إلى حدوث مشاكل للاقتصاد العراقي. ويرجع سبب ذلك إلى السياسات الاقتصادية والنفطية التي مارستها السلطات الحاكمة في جميع مراحل التنمية السابقة، مما أزاد من التشوهات في الهيكل الاقتصادي وهمشت القطاعات الانتاجية الأخرى كالصناعة الصناعية والخدمية والزراعية. ولذلك لم يحقق العراق أي إنجاز ناجح أو مهم حتى الآن يحقق التنمية المستدامة.

وعلى ذلك تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

- هل توجد علاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين التنمية المستدامة بالعراق؟

[٤] فروض البحث:

يحاول هذا البحث اختبار صحة الفروض التالي:

- توجد علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين التنمية المستدامة بالعراق.

[٥] أهداف البحث: وتتمثل في الهدف الرئيسي التالي :

- التعرف على أثر العلاقة الإيجابية بين التنمية المستدامة وبين معدلات نمو الناتج المحلي بالعراق.

[٦] أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دور التنمية المستدامة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لإعادة بناء العراق واستغلال أي ثروات سواء البترولية أو القطاعات الاقتصادية الأخرى بما يرفع مستوى الأداء الاقتصادي لقطاعاته المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة به. في ظل الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي. الذي فرض على السلطة التشريعية عبئاً كبيراً على ضرورة تبني رؤى اقتصادية شاملة تساعد على إعادة بناء الاقتصاد القومي وتنويع أنشطته الاقتصادية من خلال القوانين والتشريعات التي تقلل المعوقات وتدعم التنمية المستدامة بالعراق.

[٧] حدود البحث:

(أ) الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للبحث في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٨.

(ب) الحدود المكانية: جمهورية العراق.

(جـ) الحدود الموضوعية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[٨] بيانات الدراسة:

سيتم الحصول على بيانات البحث بالاستعانة بالمصادر التالية:

(أ) التقارير السنوية لبيانات (البنك المركزي العراقي – البنك الدولي – صندوق النقد الدولي).

(ب) المراجع العربية والأجنبية (رسائل – كتب – دوريات – تقارير).

(جـ) الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

[٩] منهج البحث:

من أجل دراسة الموضوع ومعالجته من مختلف أبعاده وجوانبه وتوضيح الهدف منه اعتمد الباحث على منهجين لتقديم الإجابات عن المشكلة البحثية ، ولتحقيق أهداف البحث على النحو الآتي:

(أ) **المنهج الوصفي:** ويعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات من خلال مسح الدراسات السابقة للظاهرة محل البحث ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

(ب) **المنهج التحليلي:** ويعتمد على جمع البيانات اللازمة عن موضوع البحث خلال فترة البحث ثم إعادة جدولتها وتحليلها وتفسيرها للمقارنة بين الآراء المطروحة في الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث مثل دور التنمية المستدامة في ارتفاع معدلات الناتج المجلي الإجمالي بالعراق.

ويتم تناول البحث من خلال ما يلي:

أولاً: تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠١٥:

(أ) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة، ويوضح الجدول التالي تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العراق.

جدول (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة ١٩٩٢–٢٠١٥

السنوات	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	معدل النمو في نصيب من الفرد من الناتج المحلي (%)
١٩٩٢	٢٧.١٨١	٤٨.٠٠	١٧٦٦.٠٥	-٠.٥٥
١٩٩٣	٢٧.٧٨٥	٤٩.٩٥	١٧٩٧.٥٢	-٤.٢٣
١٩٩٤	٢٨.٣٦٢	٤٢.٥٤	١٤٩٩.٩٧	-٢.٩١
١٩٩٥	٢٨.٩٠٤	٤١.٧٦	١٤٤٤.٩١	١.٨٥
١٩٩٦	٢٩.٤١١	٤٦.٩٤	١٥٩٦.٠٣	٢.٣١
١٩٩٧	٢٩.٨٨٧	٤٨.١٨	١٦١٢.٠١	-٠.٥١
١٩٩٨	٣٠.٣٣٦	٤٨.١٩	١٥٨٨.٤٨	٣.٥٤
١٩٩٩	٣٠.٧٧٦	٤٨.٦٤	١٥٩١.٠٠	١.٧٦
٢٠٠٠	٣١.١٨٣	٥٤.٧٩	١٧٥٧.٠٢	٢.٤٣
٢٠٠١	٣١.٥٩٠	٥٤.٧٤	١٧٣٢.٨٦	١.٨٦
٢٠٠٢	٣١.٩٩٠	٥٦.٧٦	١٧٧٤.٠٣	٤.٢٨
٢٠٠٣	٣٢.٣٨٤	٦٧.٨٦	٢٠٩٤.٣٤	٥.٨٥
٢٠٠٤	٣٢.٨١٧	٨٥.٣٣	٢٥٩٨.٩١	٢.٩٤

تابع جدول (١) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥

السنوات	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	معدل النمو في نصيب من الفرد من الناتج المحلي (%)
٢٠٠٥	٣٣.٢٦٧	١٠٣.٢٠	٣١٠٠.١٢	٤.٤٥
٢٠٠٦	٣٣.٧٤٩	١١٧.٠٣	٣٤٦٤.٦١	٠.٢١
٢٠٠٧	٣٤.٢٦١	١٣٤.٩٨	٣٩٣٥.١٨	١.٨٠
٢٠٠٨	٣٤.٨١١	١٧١.٠٠	٤٩٠٥.٢٥	٠.٧١
٢٠٠٩	٣٥.٤٠١	١٣٧.٢١	٣٨٦٨.٨٣	-٠.١٠
٢٠١٠	٣٦.٣٦	١٦١.٢١	٤٤٦٣.٣٩	١.٧٦
٢٠١١	٣٦.٧١٧	٢٠٠.٠١	٥٤٣٢.٢٥	١.٣٢
٢٠١٢	٧.٤٣٩	٢٠٩.٥	٥٥٦٤.٨٣	١.٣٢
٢٠١٣	٣٨.١٨٦	٢٠٩.٧٠	٥٤٧١.٨٧	٠.٧٠
٢٠١٤	٣٨.٩٣٤	٢١٣.٥٢	٥٤٧٠.٨٥	١.٨٣
٢٠١٥	٣٩.٦٦	١٦٦.٨٤	٤١٣٢.٧٦	١.٧٩

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع التالي :
http://data.albankaldawli.org/ indicator

من خلال الجدول السابق نلاحظ معدلات نمو سالبة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينيات وهذا بسبب أزمة النفط سنة ١٩٨٦ وكذلك الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، إلا أن هذا المعدل بدأ بالتحسن ابتداء من سنة ١٩٩٨ بسبب ارتفاع أسعار البترول، واستمر بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة ماعدا سنة ٢٠٠٩ حيث سجل انخفاضا قدر بـ-٠.١٠ % بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد انتقلت قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من ٣٨٦٨.٨٣ دولار سنة ٢٠٠٩ إلى ٥٥٦٤.٨٣ ، دولار سنة ٢٠١٢ وهي أعلى قيمة له خلال فترة البحث، لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصلت إلى ٤١٣٢.٧٦ دولار سنة ٢٠١٥ بسبب الانخفاض في أسعار البترول. كذلك نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة ٢٠٠٠ حيث انتقل من ٥٤.٧٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ ليصل إلى ٢١٣.٥٢ مليار دولار سنة ٢٠١٤ وهي أعلى قيمة له خلال فترة البحث، لينخفض بعدها إلى ١٦٦.٨٤ مليار دولار سنة ٢٠١٥ مع تهاوي أسعار البترول سنة ٢٠١٤ .

إن هذا النمو الذي شهده الاقتصاد العراقي لا يرجع كله لتحسين الأوضاع الاقتصادية في العراق بل لعدة اعتبارات منها، العوائد النفطية التي استفادت منها العراق بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي.

(ب) الميزان التجاري:

تتصف العراق كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوربية على وجه الخصوص سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، والجدول التالي يوضح هيكل الميزان التجاري في العراق.

جدول (٢)هيكل الميزان التجاري في العراق خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠١٥

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات سلع أخرى	الواردات	الميزان التجاري
١٩٩٢	١٠٥١٦	٣٢١	١١٤٥٨	٦٩٦
١٩٩٣	٩٣٧٤	٤٨٠.٠٣	١١٥٥٧	-٦٧٦
١٩٩٤	٨١٤٤	٢٩٧.٤٢	١١٠٨٣	-١.٤٩٨
١٩٩٥	٩٧٣١	٥٠٩	١٠٧٦١	-٥٢١
١٩٩٦	١٢٤٩٤	٨٨١	٩٠٩٨	٤٢٤٧
١٩٩٧	١٣٣٧٨	٥١١	٨٦٨٧	٥٢٠٢
١٩٩٨	٩٨٥٥	٣٥٨	٩٤.٣	٨١٠
١٩٩٩	١٢٠٨٤	٤٣٨	٩١٦٤	٣٣٥٨
٢٠٠٠	٢١٤١٩	٦١٢	٩١٧٣	١٢٨٥٨
٢٠٠١	١٨٤٨٤	٦٤٨	٩٩٤٠	٩١٩٢
٢٠٠٢	١٨٠٩١	٧٣٤	١٢٠٠٩	٦٨١٦
٢٠٠٣	٢٣٩٣٩	٦٧٣	١٣٥٣٤	١١٠٧٨
٢٠٠٤	٣١٣٠٢	٧٨١	١٨٣٠٨	١٣٧٧٥
٢٠٠٥	٤٥٠٩٤	٩٠٧	٢٠٣٥٧	٢٥٦٤٤
٢٠٠٦	٥٣٤٢٩	١١٨٤	٢١٤٥٦	٣٣١٥٧
٢٠٠٧	٥٨٨٣١	١٣٣٢	٢٧٦٣١	٣١٥٣١
٢٠٠٨	٧٧٣٦١	١٩٣٧	٣٩٤٧٩	٣٩٨١٩
٢٠٠٩	٤٤١٢٨	١٠٦٦	٣٩٢٩٤	٥٩٠٠
٢٠١٠	٥٥٥٢٧	١٥٢٦	٤٠٤٧٣	١٦٥٨٠
٢٠١١	٧١٤٢٧	٢٠٦٢	٤٧٢٤٧	٢٦٢٤٢
٢٠١٢	٦٩٨٠٤	٢٠٦٢	٥٠٣٧٦	٢١٤٩٠
٢٠١٣	٦٢٩٦٠	٢٠١٤	٥٥٠٢٨	٩٩٤٦
٢٠١٤	٦٠٣٠٤	٢٥٨٢	٥٨٥٨٠	٤٣٠٦
٢٠١٥	٣٣٠٨١	٢٠٥٧	٥١٦٤٦	-١٦٥٠٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:http://perspective.usherbrooke.ca/bilan المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات CNIS. .

من خلال الجدول يتضح جليا أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من سنة ١٩٩٤ التي تعتبر بداية الإصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في عام ١٩٩٧ قيمة ٥٢٠٢ مليون دولار.

إذن التحسن في الميزان التجاري مرده إلى الزيادة الكبيرة في الصادرات مع التغير الطفيف في الواردات، وفي الحقيقة يرجع التطور الكبير الذي عرفته الصادرات العراقية بعد الإصلاحات إلى ارتفاع صادرات المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري والذي بدا واضحا من خلال الجدول السابق. فقد تميزت سنة ١٩٩٨ بانهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة ١٢.٨٥ دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات ككل. وعرفت السنوات اللاحقة على العموم ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ما أدى إلى نمو قيمة الصادرات ووضع ايجابي للميزان التجاري، إلا أنه بدأ في الانخفاض بداية من سنة ٢٠١٤ أين سجل ٤٣٠٦ مليون دولار مقابل ٢١٤٩٠ مليون دولار سنة ٢٠١٢، أما سنة ٢٠١٥ فقد سجل عجزا بقيمة ١٦٥٠٨ مليون دولار أمريكي، وكان هنا نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار البترول. والخلاصة أن الميزان التجاري للعراق شديد الحساسية لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يستوجب ضرورة التفكير في تنويع الصادرات.

ثانياً: تحليل تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في العراق خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠١٥:

(أ) مؤشر التنمية البشرية:

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية (HDI) تحسنا كبيرا في العراق خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي التي باشرتها السلطات الحكومية والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في العراق.

جدول (٣) تطور مؤشر التنمية البشرية في العراق خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مؤشر التنمية البشرية	٠.٧٣٢	٠.٧٤٦	٠.٧٣٧	٠.٧٤٦	٠.٧٤٦	٠.٦٦٥	٠.٧٤٦	٠.٦٩٣
السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
مؤشر التنمية البشرية	٠.٦٩٧	٠.٧٠٤	٠.٧٠٤	٠.٧٢٢	٠.٧٢٨	٠.٧٣٣	٠.٧٤٩	٠.٧٥٤
السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مؤشر التنمية البشرية	٠.٧٧٩	٠.٦٧٤	٠.٦٧٧	٠.٦٩٨	٠.٧١٣	٠.٧١٧	٠.٧٣٦	٠.٧٤٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير التنمية البشرية لعدة سنوات على الموقع: http://www.un.org

لقد تطور دليل التنمية البشرية في العراق من خلال الجدول خلال الفترة المدروسة، فبعدما كانت قيمة المؤشر ٠.٥٩ سنة ١٩٩٥، أصبحت تقدر بـ ٠.٧٣سنة ٢٠١٤ و ٠.٧٤ في سنة ٢٠١٥ واحتلت بذلك المرتبة ٨٣ عالميا من مجموع ١٨٨ بلد، وقد صنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها ذات تنمية بشرية عالية، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الناجم عن ارتفاع أسعار البترول.

(ب) تطور التشغيل والبطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة، كما أن زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي. والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في العراق

جدول (٤) تطور مؤشر البطالة في العراق خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥

السنوات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
معدلات البطالة	٢٣.٨	٢٣.١٥	٢٤.٣٦	٢٨.١	٢٧.٩٩	٢٦.٤١	٢٨	٢٩.٣
السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدلات البطالة	٢٨.٨٩	٢٧.٣	٢٥.٧	٢٣.٧	١٧.٧	١٦.٣	١٢.٣	١٣.٨
السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
معدلات البطالة	١١.٣	١٠.٢	١٠	١٠	٩.٦	٩.٨٠	١٠.٦	١١.٢

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحاسبات القومية http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi

إن البيانات الإحصائية الموضحة في الجدول توضح ارتفاع معدلات البطالة في فترة التسعينيات حيث انتقلت من ٢٤.٣٦ % سنة ١٩٩٤ إلى أكثر من ٢٦ % سنة ١٩٩٧ ثم ٢٩.٣ % سنة

١٩٩٩ وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها العراق قبل التسعينيات حيث تجاوز في المتوسط ٢.٨ % سنويا، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخصخصة العديد من المؤسسات العمومية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة.

أما ابتداء من سنة ٢٠٠٤ فقد بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، حيث قدرت قيمتها بـ ١٧.٧% ثم وصلت سنة ٢٠٠٦ إلى ١٢.٣ % ثم إلى ١١.٢ % سنة ٢٠١٥، إن هذا التحسن كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمار الذي تم رصده في سنة ٢٠٠٤ بفضل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول، وللنمو الإيجابي الميزان المدفوعات وتقلص المديونية الخارجية.

أما في السنوات الأخيرة فيرجع انخفاض العمل من خلال استفادة الشباب من قروض الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الموجه للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة وكذا جهاز

خريجي الجامعات والتكوين المهني وفق عقود الإدماج المساعدة على الإدماج المهني الموجه لتوظيف المهني وما قبل التشغيل، غير أن هذه العقود مؤقتة وغير دائمة ومن الخطأ استبعادها عند احتساب معدلات البطالة.

(جـ) تطور بعض المؤشرات الصحية في العراق:

تحسن الحالة الصحية للمواطنين تعني اهتمام الدولة بتقديم الخدمات الصحية لهم، والجدول التالي يوضح تطور بعض المؤشرات الصحية في العراق.

جدول (٥) تطور بعض المؤشرات الصحية في العراق خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	% للسكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة	% للسكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي	معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات (لكل ١٠٠ مولود حي)
١٩٩٢	٦٧.٢١	٩١.٧٠	٨٠.٧٠	٤٤.٩٠
١٩٩٣	٦٧.٤٨	٩١.٨٠	٨٠.٩٠	٤٤.١٠
١٩٩٤	٦٧.٧٨	٩١.٥٠	٨١.٣٠	٤٣.٣٠
١٩٩٥	٦٨.١٢	٩١.٢٠	٨١.٧٠	٥٢.٥٠
١٩٩٦	٦٨.٥١	٩٠.٩٠	٨٢.١٠	٤١.٨٠
١٩٩٧	٦٨.٩٢	٩٠.٥٠	٨٢.٥٠	٤١.١٠

تابع جدول (٥) تطور بعض المؤشرات الصحية في العراق خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٥

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	% للسكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة	% للسكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي	معدل وفيات الأطفال دون ٥ سنوات (لكل ١٠٠ مولود حي)
١٩٩٨	٦٩.٣٤	٩٠.٢٠	٨٢.٩٠	٤٠.٦٠
١٩٩٩	٦٩.٧٦	٨٩.٩٠	٨٣.٣٠	٤٠.٢٠
٢٠٠٠	٧٠.١٨	٨٩.٥٠	٨٣.٦٠	٣٩.٧٠
٢٠٠١	٧٠.٦٠	٨٩.٢٠	٨٤.٠٠	٣٨.٩٠
٢٠٠٢	٧١.٠١	٨٨.٨٠	٨٤.٣٠	٣٧.٨٠
٢٠٠٣	٧١.٤٢	٨٨.٥٠	٨٤.٧٠	٣٦.٥٠
٢٠٠٤	٧١.٨٢	٨٨.١٠	٨٥.٠٠	٣٥.١٠
٢٠٠٥	٧٢.٢٠	٨٧.٧٠	٨٥.٣٠	٣٣.٦٠
٢٠٠٦	٧٢.٥٦	٨٧.٤٠	٨٥.٦٠	٣٢.١٠
٢٠٠٧	٧٢.٩٠	٨٧.٠٠	٨٥.٨٠	٣٠.٧٠
٢٠٠٨	٧٣.٢٢	٨٦.٦٠	٨٦.١٠	٢٩.٤٠
٢٠٠٩	٧٣.٥٢	٨٦.٢٠	٨٦.٤٠	٢٨.٣٠
٢٠١٠	٧٣.٨٠	٨٥.٧٠	٨٦.٦٠	٢٧.٣٠
٢٠١١	٧٤.٠٧	٨٥.٣٠	٨٦.٨٠	٢٦.١٠
٢٠١٢	٧٤.٣٢	٨٤.٩٠	٨٧.٠٠	٢٥.٨٠
٢٠١٣	٧٥.٥٧	٨٤.٥٠	٨٧.٢٠	٢٥.٦٠
٢٠١٤	٧٤.٨١	٨٤.٠٠	٨٧.٤٠	٢٥.٥٠
٢٠١٥	غ م	٨٣.٦٠	٨٧.٦٠	غ م

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة الذي يعتبر مؤشر امتياز الدولة المهتمة بصحة مواطنيها، فقد حققت العراق قيم عالية في هذا المجال تنافس بها دول الجوار وحتى الدول المتطورة وذات الدخل العالي، فقد زادت مدة الحياة عند الولادة من ٦٧.٢١ سنة ١٩٩٢ إلى ٧٠.١٨ سنة ٢٠٠٠ لتصل إلى ٧٤.٨١ سنة ٢٠١٤ أي زيادة بأكثر من أربع سنوات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.
- فيما يخص معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات فقد انخفض وتراجع خلال فترة البحث فقد سجلت ٤٤.٩٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود جديد سنة ١٩٩٢ لتصل إلى ٣٩.٧٠ حالة وفاة سنة ٢٠٠٠ لتنخفض إلى ٢٥.٥ حالة وفاة سنة ٢٠١٤، إلا أن هذه الأرقام تبقى ضعيفة على

الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في مواجهة هذه الظاهرة وفرض الحماية للطفل والأم، وتبقى نسبة وفيات الأطفال في العراق مرتفعة خاصة الرضع حديثي الولادة (٠-٢٨ يوم).

- أما فيما يخص نسبة السكان الذين تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي فقد شهدت تحسنا خلال فترة البحث، حيث بلغت ٨٣.٦٠% سنة ٢٠٠٠ ووصلت إلى ٨٧.٦٠% سنة ٢٠١٥ ورغم هذا التحسن إلا أن العراق مازالت تعاني من نقص في هذا المجال.
- أما نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب فهي في تناقص مستمر، فبينما كانت ٩١.٧٠ % سنة ١٩٩٢ أصبحت ٨٩.٥٠ % سنة ٢٠٠٠ وانخفضت إلى ٨٣.٨٠ % سنة ٢٠١٥، وهذا بسبب تزايد عدد السكان وضعف الاستثمارات في هذا المجال.

النتائج والتوصيات:

النتائج :

تتعلق النتائج بالتحقق من صحة فرض البحث التالي:

- توجد علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين التنمية المستدامة بالعراق حيث من المؤشرات الدراجة بالجداول السابقة يتضح وجود دور إيجابي للتنمية المستدامة ممثلاً في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال فترة البحث.
- هناك علاقة بين معدلات النمو والتنمية والتشريعات الاقتصادية وبين التنمية المستدامة في العراق حيث أن التنمية المستدامة سعت من خلال آلياتها إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل لها وتحديد طاقة استيعاب النظم البيئية.

التوصيات:

يوصي البحث بالعديد من التوصيات منها ما يلي:

١- تفعيل الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية من خلال تخصيص الموارد المالية اللازمة بما يجعل السياسة الاستثمارية داعمة لهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للاقتصاد الوطن.

٢- دعم القطاع الخاص وبناء شراكة بينه وبين القطاع العام وتعزيز دوره في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- فتح المجال (المدروس) امام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر مع استمرار تطوير القوانين والتشريعات التي تنظم ذلك.

٤- ان تكوين الاستثمارات الجديدة تعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد اذ ان الاستثمار يعتبر الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي.

٥- حاول البحث أن يقدم رؤية اقتصادية تهدف الى معالجة الخلل في بنية الناتج المحلي في العراق عن طريق سوق العمل وذلك بالاعتماد على قطاع الخدمات . باعتباره القطاع القائد في هذه المعالجة ورفع انتاجية هذا القطاع في المدى القصير ثم الانتقال إلى سوق المنتجات. أن رفع مستوى الإنتاجية (مهارة عرض العمل) تحتاج إلى عمل كبير جدا تتولاه الحكومة بشكل مباشر يخضع للمراقبة والتقييم وبشكل مستمر وعلى اساس احتياجات سوق العمل.

٦- التأكيد على دعم القطاع الخاص ومساعدته على الاستثمار وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في عملية المشاركة ما بين القطاعين العام ، الخاص.

٧- ضرورة زيادة الاستثمار في الفروع الهامة للصناعة البترولية، وهذا ضمن سياسة رشيدة وفي إطار تنظيم وتشريع بتروليين يتكفلان حماية هذه الثروة وعدم هدرها وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا، ويضمنان على الأقل اقتصادا قويا مستقبلا.

٨- تسريع وتيرة البحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال التوسع الاستثماري في مجال مصادر الطاقات المتجددة.

٩- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تسهيل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية المستدامة.

١٠- إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة على أن يجرى تحديثها باستمرار، وإعداد تقارير وطنية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة وبصفة دورية.

المراجع:

المراجع العربية:

١. إبراهيم الفياض ، مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير العراقية والدساتير المقارنة، دراسات دستورية ، المعهد الدولي لقانون حقوق الأنسان كلية الحقوق بجامعة دي بول ، سنة ٢٠٠٥م

٢. اتفاقية التغير البيولوجي، اتفاقية ريو توحد جهودها من أجل التنمية المستدامة وبناء المستقبل الذي نطمح له، بيان الاتفاقية المتعلقة بالتغير البيولوجي، ٢٠١٢، ص ١. على الموقع الالكتروني: http//:www/cbd.int/rio

٣. أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، مجلة شؤون عراقية، العدد ٥ ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١١.

٤. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجية جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي فلي ظل اقتصاد أحادي الجانب، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١. بيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، بغداد، ٢٠٠٩ .

٥. آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة ٤ الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة (تونس) ٢٦-٢٧، ٢٠١٢

٦. آية خطيب عطا الله نصر – دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة الاقتصادية. – المركز الديمقراطي العربي – مصر. – ٢٠١٧ متاح على الموقع التالي: https://democratica.de/?o=48543

٧. بركات حابتي سيلاسي ، السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الضوابط والموازين واستقلال القضاء ، منشورات المعهد الديمقراطي الوطني ، مكتبة مجلس النواب العراقي، بغداد ، سنة ٢٠٠٥

٨. بومدين طاشمة، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومتطلبات التطور، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠١٦

٩. ثامر محمود العاني ، تعقيب على بحث كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادي، في ندوة احتلال العراق وتداعياته عربية وأقليمية ودولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

١٠. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد ١٦، ٢٠١٦

١١. حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي ، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

١٢. حامد كريم شعلان الحدراوي– أسباب نشوء الأزمات وإدارتها: دراسة استطلاعية لآراء عينة من أعضاء مجلس النواب العراقي– مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية – العراق– مج ٢، ع٥ ؛ ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية:

13. Aissa mouhoubi, Réflexions autour de l'exploitation de la rente pétrolière en Algérie, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°06, 2006.

14. Al-Amin, Abdul Wahab. "Investment Allocations and Plant Implementation: Iraq's Absorptive Capacity, 1951-1980," in Journal of Energy and Development (Spring 1981).

15. Archie B CAROLL et Kareem M SHABANA, The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, International journal of Management review, USA, 2010, p. 86., disponible sur le site internet www.audencia.edu, consulté le 11 janvier 2011

16. Archie B CAROLL, Corporate Social responsability : evolution of a defitional constrict, Business Society, USA, 1999, vol. 38, no 3, p. 286, disponible sur le site internet: www.bas-sagepub.com at universitat autonoma de Barcelona, Oct. 13, 2009